

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح رئيس الحكومة  
المديرية العامة للتوظيف العمومية

الجزائر في 30 ديسمبر 2003

الرقم 34 / ك خ / م ع و ع / 03

السيدات والسادة أعضاء الحكومة

السيدة والسادة الولاة

للتبليغ إلى: السيدة والسادة رؤساء مفتشيات التوظيف العمومية

الموضوع : منازعات التوظيف العمومية

المرفقات : جدول

في إطار متابعة منازعات التوظيف العمومية، تبين أنه غالبا ما يتم إدخال المديرية العامة للتوظيف العمومية كطرف ثالث لدى الجهات القضائية المختصة بإعتبارها ممثلة الدولة المتسخدمة.

في هذا الصدد، فإن مصالحنا مطالبة بتقديم المذكرات الجوابية قصد الدفاع عن مصالح الدولة، وفي بعض الحالات لتفسير النصوص القانونية المتعلقة بالتوظيف العمومية تطبيقا لأحكام الأمر رقم 62 / 041 المؤرخ في 18 سبتمبر 1962 المتعلق بتطبيق بعض النصوص.

بالنظر إلى هذه المستلزمات، فإن المصالح المختصة للتوظيف العمومية، يجب أن تتوفر على كل المعطيات التي تسمح لها بضمان متابعة المنازعات المتعلقة بالتوظيف

العمومية التي تكون أحد أطرافها المؤسسات والإدارات العمومية.  
بهذه الطريقة، يمكن للمديرية العامة للوظيفة العمومية حسب الحالة، إما تقديم مساعدتها لمعالجة النزاع أو التقدم بملاحظات كتابية للجهات القضائية على نقاط معينة تتعلق بالجوانب القانونية والتنظيمية الأخرى.  
في هذا الإطار، أكون ممتنا لكن أن تتفضلوا بموافاتي بوضعية المنازعات المتعلقة بالوظيفة العمومية التي تكون إدارتكم طرفاً فيها والتي يتم إعدادها وفقاً للجدول المرفق وإرسالها في نهاية كل سداسي.  
على مستوى الولايات، يتم إرسال هذه الوضعيات الى مفتشية الوظيفة العمومية المختصة إقليمياً .  
إن إستغلال المعطيات المبلغة، سوف يمكن المديرية العامة للوظيفة العمومية القيام بإحصاء دقيق للمنازعات المتعلقة بالوظيفة العمومية، معرفة مجالاتها وقياس تطورها بصفة عامة.  
على ضوء تلك النتائج، يمكن للمديرية العامة للوظيفة العمومية إتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية مصالح الدولة.

عن رئيس الحكومة وبتفويض منه  
المدير العام للوظيفة العمومية  
ج. خرشي

الوزارة :

الفترة :

## وضعية المنازعات المتعلقة بالوظيفة العمومية

الملاحظات	تاريخ ومنطوق القرار القضائي	الجهة القضائية	الأطراف	موضوع النزاع